سلطة الأراضي

استراتيجية قطاع الأراضي

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023
استراتيجية قطاع الأراضي – 2021 – 2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة



الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

تقديم	6
شكر وتقدير	8
1. المقدمة	10
2. المنهجية	12
3. تحليل الواقع	15
4.1 نبذة عن القطاع	16
4.2 وصف وتحليل الواقع الحالي للقطاع.	18
4.3 التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاعص	20
4.4 الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق	21
4.5 الاهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال فترة ما بين 2017- 2019	22
4.6رؤية قطاع الاراضي	28
4.7 بيان رؤية القطاع	28
4.8 رسالة سلطة الاراضي (قائدة القطاع)	28
4. الاهداف الاستراتيجية والنتائج:	30
5. الاهداف الاستراتيجية وصلتها باجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة	37
6. برامج الموازنة	42
7. الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2020-2022	46

قائمةالجداول	
جدول 1:تحليل الواقع (نقاط القوة والضعف)	18
جدول 2: تحليل الواقع (الفرص والتهديدات)	19
جدول 3: انجازات سلطة الاراضي في العام 2017	22
جدول 4: انجازات سلطة الاراضي في العام 2018	22
جدول 5 : انجازات سلطة الاراضي في العام 2019	24
جدول 6: معاملات تسجيل الاراضي للعام 2019	26
جدول 7: معاملات خدمات المساحة للعام 2019	26
جدول 8: ايرادات سلطة الاراضي للعام 2019	27
جدول 9: نتائج الاهداف الاستراتيجية القطاعية	33
جدول 10: الاهداف الاستراتيجية القطاعية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة	38
جدول 11: برامج الموازنة لمراكز المسؤولية	42
جدول 12: الموارد المالية المتاحة للقطاع	47

تقديم

تعمل سلطة الاراضي بموجب قرار بقانون رقم (6) لسنة 2010 الذي اعطاها صلاحيات ومهام اقرار السياسات العامة لقطاع الاراضي كجسم ناظم لقطاع الاراضي في فلسطين، حيث يعمل قطاع الاراضي على تسوية وتسجيل وتوثيق حقوق ملكية الاموال غير المنقولة والمحافظة عليها والاستمرار في تحسين وتطوير كافة الخدمات المتعلقة بها بكوادر مؤهلة وبأحدث التقنيات،وتعزيز الحكم الرشيد المتمثل بالنزاهة والشفافية.

وتسعسلطة الأراضي بشكل كبير الى تحقيق السياسة الوطنية القاضية باصلاح وتطوير قطاع الاراضي خلال الفترة 2020-2022 من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية القطاعية الاولى التي تم اعدادها بالشراكة مع هيئة تسوية الاراضي والمياه المؤسسة الحكومية الشريكة والبنك الدولي كشريك دولي من خلال مشروع التسجيل العقاري الذي تم تصميمه باتجاه اصلاح وتطوير القطاع، كما وجرى التنسيق مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية، ايمانا منا بأن اصلاح هذا القطاع وتعزيز دوره الاجتماعي والتنمويهو هدف مشترك لمكونات القطاع الرئيسية والشركاء من غير القطاع، وأنه ليس بمقدور سلطة الاراضي لوحدها تحقيق هذه الاستراتيجية، بل وشركاؤنا في القطاع هم ايضا مساهمون اساسيون في تحقيق سياسات واهداف هذه الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة ذات العلاقة.

تأتي هذه الخطة للفترة 2020-2022، كاحد نتائج تحديث ومراجعة اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 في منتصف الفترة بنهاية عام 2019 حيث تم اعتماد قطاع الاراضي القطاع رقم 22 ضمن اجندة السياسات الوطنية، في الوقت الذي بدات فيه سلطة الاراضي بانتهاج التخطيط العلمي المنظم في سبيل وتحسن جودة الخدمات العامة التي يقدمها القطاع في اطار الاولوية الوطنية «الحكومة المستجيبة للمواطن» فكانت السياسة الوطنية للقطاع ضمن الاجندة الوطنية هي تطوير واصلاح قطاع الاراضي، بموجب التدخلات السياساتية التالية:

1. استكمال تسجيل الأراضي وتسوية الأموال غير المنقولة وحماية حقوق ملكيتها.
2. رفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي وتنظيم السوق العقاري.
3. الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة وأراضي الأوقاف.

حيث ستعمل هذه الإستراتيجية على تحقيق رؤية القطاع للوصول إلى « قطاع عقاري محفز للاستثمار يضمن الادارة الكفؤة والاستخدام الامثل للأراضي والعقارات»، وكذلك تحقيق الأهداف التالية:

1. تثبيت وحماية حقوق ملكية الاموال غير المنقولة.
2. رفع الكفاءة والقدرة الانتاجية لمعاملات الاراضي.
3. اجراء التقدير العقاري الشامل للاموال غير المنقولة المسجلة.
4. توحيد المرجع الجيوديسي.
5. المحافظة على املاك الدولة.

وكغيرها من الخطط، فإن هذه الإستراتيجية بها العديد من وسائل ومؤشرات القياس لنتائج اهدافها، وستتم متابعة كافة المؤشرات بشكل مرحلي يتوافق مع متطلبات الشفافية والمساءلة ومتابعة الاداء الحكومي للوقوف على أهم الانجازات والنتائج التي يتم تحقيقها، والعمل على تجاوز العقبات التي قد تحول اوحالت دون تحقيق اهدافها، ونحن نعي جيدا حجم العقبات والصعوبات واهمها المالية واعقدها السياسية التي تواجهنا وخصوصا عندما يتعلق الامر بالميدان والعمل على الارض التي هي جوهر صراعنا مع الاحتلال ومطامعه في الدرجة الاولى، والتي تحد دون شك من قدرتنا على تنفيذ اجزاء من هذه الاستراتيجية على الارض في بعض المناطق، ولكننا في المقابل سنعمل على توظيف طاقاتنا المجتمعية كافة، وكما نعول الكثير على قدرة مؤسساتنا المختلفة على التعاون والشراكة لتجاوز الصعاب والعقبات، كما نأمل من شركائنا الدوليين الحاليين والمهتمين بقطاع الاراضي مواصلة دعم المشاريع الحالية والمستقبلية والقضايا ذات الاهتمام المشترك التي جاءت في هذه الخطة في سبيل تذليل ما يواجهنا من الصعوبات بتسجيل وتسوية الاراضي والعقارات وحماية املاك الدولة من التعديات والاعتداءات، وتطوير وتحسين جودة الخدمات بالمعايرة مع افضل الممارسات في الاقليم والعالم والملائمة للغرض الكفيلة بتحقيق أهداف وتوجهات هذه الاستراتيجية التي تؤسس لقطاع قوي وطموح يلبي احتياجات شعبنا ويرتقي لتطلعات الحكومة الفلسطينية بتحقيق اهدافها الوطنية واهداف وغايات التنمية المستدامة الدولية.

وختاما ادعوالله عز وجل ان يوفقنا جميعا للتعاون والعمل الجاد والمخلص لتحقيق ما جاء في هذه الاستراتيجية، وان تلمس الحكومة والمواطن الفلسطيني التغيير والاستجابة في تحسين جودة الخدمات العامة التي يقدمها قطاع الاراضي في دولة فلسطين.

القاضي محمد غانم

رئيس سلطة الاراضي

شكر وتقدير

ان إعداد الاستراتيجية القطاعية الاولى لقطاع الاراضي للدورة التخطيطية 2020-2022 ما هو الا حصيلة جهد جماعي تشاركي تحت قيادة سلطة الاراضي. وفي هذا السياق تتقدم سلطة الاراضي بالشكر والتقدير لمجموعة الاستراتيجية القطاعية التي قامت بإعدادهذه الإستراتيجية والتي تم تشكيلها بالتشارك مع المؤسسة الشريكة هيئة تسوية الاراضي والمياه، كما نشكر الخبراء من الشركاء الدوليين، ونخص بالذكر هنا خبراء المساعدات الفنية لدى البنك الدولي والمنظمين للمشاريع المشتركة في قطاع الاراضي.

كما نعبر عن امتناننا لطاقم سلطة الاراضي على ما قدمه من دعم فني وتنظيمي، وخاصةطاقم وحدة العلاقات الدولية والمشاريع، والإدارات العامة، والوحدات الأخرى، والمستشارين الفنيين والقانونيين.

كما ونقدم الشكر والامتنان الى طاقم مكتب رئيس الوزراء وخاصة القائمين على متابعة اعداد وتطوير الاستراتيجيات بأنواعها والقائمين على تنسيق المساعدات على جهودهم وتوجيهاتهم من خلال ورش العمل التوجيهية حول اعداد الاستراتيجيات القطاعية وجهودهم في مراجعة هذه الإستراتيجية وملاحظاتهم التي افضت الى تطوير هذه الاستراتيجية لتكون متوافقة ومنسجمة مع السياسات الوطنية واهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بقطاع الاراضي.



القسم الأول

المقدمة

القسم الأول

المقدمة

جرى تطوير هذه الاستراتيجية القطاعية الاولى لقطاع الاراضي كأحد اهم الأنشطة لقطاع الاراضي انسجاما مع اجندة السياسات الوطنية 2017-2022: «المواطن أولا» وتحديثاتها، وخارطة الطريق لإصلاح قطاع الاراضي الذي يضم سلطة الاراضي قائدة القطاع والمؤسسة الشريكة هيئة تسوية الاراضي والمياه، في سبيل تطوير الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطن والاعمال والمؤسسات الحكومية والأهلية؛ وتعرض الإستراتيجية إطار العمل لتطوير إدارة كفؤة وفعالة للأراضي الخاصة واراضي الدولة في فلسطين، وهي مصممة لدفع جهود الحكومة الفلسطينية بتدخلاتها السياساتية للإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة في قطاع الاراضي، وصون حقوق ملكية الأراضي والعقارات وضمان توثيقها بأحدث الأنظمة التكنولوجية، والوصول العادل المتساوي للأراضي، إضافة لذلك تساهم الاستراتيجية القطاعية في تحسين وتعزيز قضايا الحكم الرشيد بالشفافية والمساءلة، وقضايا النوع الاجتماعي من خلال اجراء دراسات متعلقة بالنوع الاجتماعي وما يتعلق بذلك من خطة عمل للنوع الاجتماعي خلال 2020، اضافة الى تعزيز وضع الشباب والخريجين الجدد من خلال طرح خطة على الحكومة الفلسطينية بشأن استثمار اراضي الدولة في المشاريع التنموية بالتعاون مع وزارات العمل والزراعة والتنمية الاجتماعية ومجتمع المانحين،ماله الاثر الكبير بتحقيق الاهداف الوطنية واهداف التنمية المستدامة.



القسم الثاني

المنهجية

القسم الثاني

المنهجية

بعد فراغ كل من سلطة الاراضي وهيئة تسوية الاراضي والمياه من اعداد الخطة الاستراتيجية 2020-2022 لكل منهما بالتزامن مع اعداد موازنات متوسطة الامد، طلبت سلطة الاراضي من دولة رئيس الوزراء اعتماد قطاع الاراضي كاحد القطاعات التنموية المستحدثة رقم 22 ضمناجندة السياسات الوطنية ومصفوفة اطار النتائج الاستراتيجي للاجندة عند المباشرة بتحديثها، ثم باشرت سلطة الاراضي بتطوير الاستراتيجية القطاعية لقطاع الاراضي استجابة لدعوة القائمين على متابعة تحديث وتطوير الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعيةفي مكتب الأمانة العامةلمجلس الوزراء،حيث تم الاستناد في اعداد الخطة القطاعية بالأساس على الخطط الاستراتيجية لكلا المؤسستين في القطاع، والمشاريع المخطط لها مع البنك الدولي وخارطة الطريق لاصلاح قطاع الاراضي المعتمدة من قبل مجلس الوزراء الموقر.

ثم قامت سلطة الاراضي بتشكيل فريق مجموعة الاستراتيجية القطاعية من مجموعتي ادارة التخطيط والموازنة في كل من سلطة الاراضي قائدة القطاع والمؤسسة الشريكة في القطاع هيئة تسوية الاراضي والمياه، حيث ترأس الفريق رئيس سلطة الاراضي بعضوية نواب رئيس المجموعتين ومدراء البرامج والمسؤولين الماليين ومسؤولي التخطيط وبلغ عددهم تسعة موظفين من الخبراء بأعمال وخطط المؤسستين، ثم بدأت عملية تطوير الاستراتيجية القطاعية بعقد الاجتماعات الداخلية للمجموعة من أجل تحديد أهم التعديلات المطلوبة على أجندة السياسات الوطنية بما يتعلق بقطاع الاراضي ضمن المحور الثاني «الاصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة»، وبناء على تلك الاجتماعات والتشاورات تم التوافق على مقترح بما يتوائم مع الاهداف واولويات الحكومة في اصلاح وتطوير قطاع الاراضي وتم ارساله لمكتب السيد رئيس الوزراء/ الادارة العامة للتخطيط وبالتشاور لاحقا تم التوافق على الصيغة النهائية للتدخلات السياساتية المتعلقة بقطاع الاراضي ضمن اجندة السياسات الوطنية.

لاحقا لذلك تم عقد لقاءات واجتماعات لمسؤولي التخطيط في المؤسستين لمراجعة الخطط الاستراتيجية وبيانات السياسات ذات العلاقة بالموازنة لمراجعة المخرجات التي تسعى كل منها لتحقيقها ضمن الدورة التخطيطية القادمة 2020-2022، اضافة لمراجعة الانجازات المتحققة في السنوات الثلاث السابقة 2017-2019 ورصد اهم التحديات التي حالت دون تحقيق نسب معينة من المخرجات التي تم رصد موازنات لها في تلك الفترة، وتم الوقوف على اهم الثغرات في تقديم الخدمات التي يقدمها القطاع

وتوثيقها لتضمينها ضمن الخطة القطاعية حتى لو لم تتضمن الخطة الاستراتيجية حلول لكافة تلك الثغرات والتحديات، وانما لتحقق هذه الاستراتيجية نتائج تكون اساسا لحلول مستدامة لها.

ثم تم عقد اجتماع للمجموعة لوضع الاهداف الاستراتيجية القطاعية المشتركة بما يتوائم مع المشاريع المشتركة ومخرجات بيانات السياسات والمخرجات التي تسعى كل مؤسسة لتحقيقها خلال الدورة التخطيطية وكانت تلك المخرجات اساسا لصياغة وبلورة النتائج الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية القطاعية ومؤشرات القياس المتعلقة بها،كما تم ربط الاهداف القطاعية باهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها ويدعم تنفيذها الهدف الاستراتيجي القطاعي.

وفي بعثة للبنك الدولي في فلسطين في نهاية كانون ثاني، 2020 تم عقد اجتماعات مع فريق البنك العامل مع سلطة الاراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه لمناقشة المشاريع الجاريةومستقبل القطاع في ظل مساهمة البنك الدولي في تمويل العديد من الانشطة والنتائج للخطة الاستراتيجية القطاعية عبر مشروع التسجيل العقاري، وابلغنا البنك الدولي باننا بصدد تشكيل مجموعة العمل القطاعية مع الشركاء الدوليين بالتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء حيب رحبت بعثة البنك بالفكرة بما يرفع مستوى التنسيق ويسهم بمواصلة دعم القطاع.

وتم الانتهاء من تطوير المسودة الاولى من الاستراتيجية القطاعيةوارسالها للادارة العامة للتخطيط في مكتب رئيس الوزراء لمراجعتها، وتم تزويد سلطة الاراضي بالملاحظات والاقتراحات حولها، وبناء عليه تمتالتعديلات المطلوبة، واعادة ارسالها كمسودة ثانية للمراجعة الثانية تمهيدا لاخراجها بالشكل النهائي لاقرارها بعد ذلك حسب الاصول.



القسم الثالث

تحليل الواقع

القسم الثالث

تحليل الواقع

1.3 نبذة عن القطاع

1. أنشأت سلطة الاراضي الفلسطينية بتاريخ 5/6/2002 بموجب المرسوم الرئاسي رقم (10) الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين. وحدد مهامها واختصاصاتها قانون بشأن سلطة الاراضي رقم (6) لسنة 2010 الذي نص على تبعيتها لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديد مهامها واختصاصاتها وتمتعها بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها، وتنسيب سياسات الاراضي العامة لمجلس الاراضي لاقرارها.
2. تعتبر سلطة الأراضي من أهم المؤسسات الحكومية في الدولة الفلسطينية، فهي تتولى إدارة قطاع الأراضي الذي يعتبر من أهم مصادر الثروة الحقيقية وركيزة مهمة من ركائز بناء الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص، لذلك هناكالعديد من القوانين والأنظمة التي توثق وتحمي ملكية الأراضي والتصرف بها. لذلك تعتبر سلطة الأرضي الجهة الرئيسية التي تعمل على تثبيت حقوق ملكية الأموال غير المنقولة وتوثيقها والحفاظ عليها، حيث تتم فيها جميع معاملات التصرف في الأراضي الأميرية والموقوفة والأملاك من بيع وهبةومبادلة وتخصيص وتفويض ومغارسةوافراز، والانتقال بالإرث والتخارج والتامين والحجز. وتتم هذه الأعمال جميعها في دوائر التسجيل والمساحة وغيرها.
3. تتكون سلطة الاراضي من العديد من الدوائر التي تسعى جاهدة لتقديم خدمةعقارية مميزة وفعالة وسريعة ذات دقة ومصداقية عالية للمواطنين. لذلك تسعى سلطة الأراضي باستمرار إلى تطوير وتحسين نوعية الخدمة العقارية المقدمة، وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة، كما تقدم سلطة الأراضي الدعم الفني والمتبادل بين الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بالمؤسسات الحكومية، وتقديم أسرع وأفضل الخدمات للمواطن الفلسطيني.
4. تشرف سلطة الاراضي على إدارة الاراضي المسجلة في المناطق (أ، ب) بحسب التقسيمات السياسية لاتفاق أوسلو، يضاف اليها المساحات التي تم تسجيلها في مناطق (ج) زمن السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبلغ نسبة الاراضي المسجلة في الضفة الغربية لمناطق (أ، ب، ج) حوالي 37٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية البالغة حوالي 5,7 مليون دونم.

5. ولاستكمال تسوية وتسجيل الاراضي والابنية والمياه، أنشأت هيئة تسوية الاراضي والمياه بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2016م لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتسوية الأراضي والمياه وتسوية جميع المسائل والخلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض والمياه أو حق منفعة فيها أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل، وتتناول تسوية الأراضي والمياه جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق منفعة في الأرض والمياه سواء أكان هذا الحق معترفا به أو متنازعا فيه وذلك استنادا لقانون تسوية الاراضي والمياه رقم 40لسنة 1952، وتحيل كافة جداول الحقوق المكتملة لسلطة الاراضي لتوضع حيز التنفيذ والتداول لاصحاب الحقوق.
6. وفي اطار عمل سلطة الاراضي وهيئة تسوية الاراضي والمياه هناك شركاء من غير القطاع على النحو التالي:-

- **القطاع الخاص (مكاتب مساحية مرخصة، مؤسسات اكاديمية، اتحادات ونقابات):** يقوم القطاع الخاص بعمل أساسي في عمليات التسوية الممنهجة خصوصا فيما يتعلق باعمال المساحة وتعليم الحديد على الارض، من خلال تعاقدهم مع البلديات والمجالس المحلية لتنفيذ النشاطات المتمثلة باعمال المساحة ضمن اجراءات تسوية الاراضي والمياه، ومساهمتهم ببرامج التوعية المجتمعية حول اهمية تسجيل الاراضي والعقارات.
- **وحدات الحكم المحلي:** أي البلديات والمجالس القروية تعتبر شريك أساسي من خلال تمويلها لاعمال المساحة اللازمة في نشاطات التسوية كما انها تساهم مساهمة كبيرة او كاملة في تجهيز مكاتب التسوية في مناطقها.
- كذلك تساهم البلديات في تجهيز وتاثيث مكاتب لسلطة الأراضي في مناطق مختارة انسجاما مع هدف تقديم الخدمة للمواطن في مسافة لا تزيد عن 20 كلم عن مركز تقديم الخدمة، حيث تم افتتاح مكاتب في دورا وعرابة وقريبا في قباطية وبيرزيت بتمويل كامل من البلديات المعنية، ويتم حاليا فحص إمكانية افتتاح مكتب في منطقة بيتونيا بذات الطريقة. علما ان هذه المكاتب لاتخدم منطقة البلدية المعنية فقط بل تخدم عشرات التجمعات السكانية المحيطة بمنطقة البلدية.
- **البنك الدولي:** يعتبر شريك أساسي في تطوير القطاع حيث تم مؤخرا توقيع اتفاقية بقيمة 12.6 مليون دولار لتمويل نشاطات التسوية ولتطوير سلطة الأراضي ومساعدتها للتحول الرقمي ولبناء منظومة تقدير عقاري متكاملة، اضافة الى ذلك فان الاتفاقية تشمل تمويل ودعم اجراء دراسات الاثار الاجتماعية لاعمال تسوية الاراضي ودراسات تتعلق بالنوع الاجتماعي وخطط سد الفجوات ما بين الجنسين المتعلقة بحقوق الاموال غير المنقولة.

2.3 وصف وتحليل الواقع الحالي للقطاع.

جدول 1:تحليل الواقع (نقاط القوةوالضعف)

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. وجود إدارة عليا داعمة للتغير والتطوير والإصلاح المؤسسي.	1. الهيكل التنظيمي غير مستجيب لمتطلبات العمل.
2. تزايد أملاك الدولة نتيجة اعمال التسوية.	2. عدم كفاية المعدات والأجهزة اللازمة للعمل.
3. دور أملاك الدولة في تنشيط العجلة الاقتصادية ورفد الخزينة بالإيرادات.	3. عدم وجود حماية كافية لمفتشي الأملاك.
4. حيوية واستمرارية العمل.	4. عدم وجود نظام حوافز ومكافأة فعال.
5. وجود قاعدة بيانات للمالكين في الإدارة العامة للتسجيل .	5. عدم وجود نظام محسوب لإدارة أملاك الدولة والعمل على ارشفة وتوثيق وترميم معلومات أملاك الدولة.
6. كفاءات بشرية متنوعة بما تتطلبه اعمال الإدارة العامة.	6. عدم وضوح دور للإدارة العامة لأملاك الدولة برسم اليات واضحة واهداف لاستغلال املاك الدولة بأكفأ الطرق مما يحقق النفع العام والاستخدام الامثل لاراضي الدولة.
7. التوجه العام حول ترسيخ التكنولوجيا في ادراه الأراضي لا سيما أملاك الدولة.	7. عدم وجود برامج تدريبية متخصصة تلبي احتياجات الإدارة العامة لأملاك الدولة.
8. وجود قانون حديث بشأن المحافظة على أراضي وأملاك الدولة من التعديات.	8. وجود تخصيصات لاملاك دولة مخالفه للقوانين والأنظمة.
9. نظام تسجيل الاراضي المحوسب ينجز 98% من معاملات الإدارة العامة للتسجيل.	9. عدم وجود قوانين محدثة تحاكي الواقع فيما يخص الإيجارات والتفويضات والإفراز لأملاك الدولة.
10. وجود كادر ذو خبرة في تقدير قيم الاراضي والعقارات.	10. عدم وجود قانون لمعالجة التخصيصات غير المستغله واعادة النظر فيها.
11. يتم حاليا تسريع إجراءات انجاز المعاملات بحيث يتم انهاء 7 أنواع من المعاملات خلال يوم عمل واحد.	11. عدم وجود كافة وثائق الأراضي التي تم تفويضها في الحقبة الأردنية.
12. من الناحية الفنية تتوفر البنية التحتية للربط الالكتروني مع جزء من الشركاء.	12. عدم شمولية سجلات الملكية في قاعدة بيانات المالكين في كافة المحافظات.
13. يتوفر نظام إدارة الوثائق الالكتروني، ما يساعد في ربط الانظمة وحفظ الوثائق بامان في قاعدة بيانات مركزية.	13. وجود عقود ايجارات مبرمة في حقبات زمنية مختلفة مما يعيق الية التحصيل وعدم ملائمة الشروط للظروف الحالية.
14. تم تقصير مدة نشر الوكالات في الصحف من 10 الى 5 أيام.	14. ضعف التنسيق والتواصل بخصوص تنفيذ معاملات أملاك الدولة مع الإدارات المختصة.
15. تم تجهيز عطاء الارشفة الالكترونية وإدخال بيانات سجلات الأموال غير المنقولة خلال عام ونصف، وتم تجهيز عطاء الارشفة الالكترونية للمعاملات المنتهية وسيتم طرح عطاء من خلال المشروع الممول من البنك الدولي.	15. عدم وجود دليل إجراءات سير عمل لمعاملات أملاك الدولة.
16. وجود دليل إجراءات معاملات التسجيل والاملاك والمساحة.	16. عدم تعاون الهيئات المحلية بالتعريف على أملاك الدولة.
	17. عدم توفر موارد مالية وبشرية كافية.
	18. لايوجد دورات فنية متخصصة (قانونية، تقدير عقاري، التعامل مع الجمهور).
	19. النظام المحوسب ليس على درجة عالية من الأمان.
	20. عدم ملائمة المبنى الحالي للإدارة العامة وبعض مباني الدوائر بالمحافظات للأعمال والمهام المنوطة بها.

جدول 1:تحليل الواقع (نقاط القوةوالضعف)

نقاط القوة	نقاط الضعف
	21.لا يوجد نظام موحد بمعايير واسس واضحة ومعتمدة لتقدير قيم الأراضي والعقارات. 22.بعض أنواع المعاملات تستغرق أكثر من 10 أيام لإنجازها. 23.عدم إتمام25% من أنواعالمعاملات من خلال نظام تسجيل الأراضي المحوسب. 24.الأرشيف ورقي وغير مؤرشف الكترونياً. 25.الأرشيف غير مركزي ما يزيد من المخاطر وصعوبة توفير ظروف الحفظ والسيطرة في المديريات. 26.عدم شمولية السجلات على الرقم الوطني للمواطنين. 27.عدم توفر قاعدة بيانات شاملة لملكيات الأموال غير المنقولة.

جدول 2: تحليلالواقع (الفرص والتهديدات)

الفرص	التهديدات
1. اهتمام الحكومة بقطاع الأراضي بشكل عام واملاك الدولة بشكل خاص. 2. اعلان التسوية في اغلب محافظات الوطن. 3. حاجة المؤسسات لمعلومات عقارية دقيقة وشامله فيما يخص أراضي الدولة. 4. حاجة المؤسسات العامة والخاصة لأراضي الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ خططها بما يخدم التنمية المستدامة. 5. توفر الدعم الحكومي بأجندة السياسات الوطنية. 6. يعتبر قطاع العقارات من القطاعات الأساسية في عملية الاستثمار والتنمية المستدامة. 7. استغلال تمويل من المانحين لمعالجة الكثير من نقاط الضعف. 8. بدء تطبيق خارطة الطريق لاصلاح قطاع الاراضي. 9. تطوير استراتيجية التحول الرقمي تماشيا مع توجهات الحكومة الثامنة عشر. 10.انشاء وتطوير منظومة تخمين العقاري وطنية موحدة مستندة الى القيمة السوقية للعقار.	1. الاحتلال 2. التصنيف السياسي للمناطق الفلسطينية (أ، ب، ج) 3. عدم وجود اليه حازمة في التعامل مع التعديات على أملاك الدولة وعدم اكتمال دور الجهات التنفيذية الأخرى. 4. احتمالية وقف الدعم الخارجي. 5. احتمالية وقف التمويل الحكومي بإجراءات تقشف. 6. عدم وجود امن للمعلومات بدرجة كافية. 7. عدم ايفاء الشركاء بالالتزامات المطلوبة منهم لإتمام عمليةالربط من خلال الشبكة. 8. عدم توفر خطوط شبكة بديلة لضمان استمرارية الخدمات المحوسبة والالكترونية في حال انقطاع الخطوط التي توفرها الحكومة من خلال شركة الاتصالات لغاية تاريخ اعداد هذه الوثيقة علما انه حاليا قيد الطرح كعطاء من خلال اللوازم العامة

3.3 التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع

1. ان وجود ارث قانوني متعدد يحكم قطاع الاراضي ناتج عن تعدد الحقب التاريخية لحكم فلسطين ادى الى عدم وجود نظام قانوني شامل وميسر لتنظيم هذا القطاع، بالتالي فان توحيد الاطار القانوني الناظم لقطاع الاراضي يعد احد اهم التحديات.
2. مواكبة التقدم العلمي وتكنولوجيا المعلومات وتطويرها لتنظيم المعاملات والاجراءات بشكل كامل وضمان مواءمة الاطار القانوني لذلك.
3. عدم انتهاء اعمال التسوية لغاية تاريخه
4. عدم وجود قاعدة بيانات عقارية ومكانية مكتملة ومحدثة
5. عدم تنظيم عمل السماسرة والوكلاء العقاريين، والمخمنين العقاريين لغير اغراض الرهن العقاري
6. ضرورة التكامل الكامل بين الانظمة في كل المؤسسات العاملة في القطاع.
7. عدم وجود قاعدة بيانات للتقدير العقاري للعقارات في فلسطين بمعايير معتمدة وطنيا.
8. عدم السيطرة على مناطق التي كانت تعرف بمناطق ج ضمن تقسيمات اتفاق اوسلو وبالتالي عدم القدرة على تطوير واستثمار اجزاء واسعة من الارض الفلسطينية وخصوصا اراضي الدولة فيها.
9. عدم وجود خطة قطاعية في السنوات السابقة تضمن توجيه الجهود للارتقاء بالقطاع.
10. وجود قسم كبير من الفلسطينيين لا يحملون الجنسية الفلسطينة وغير القادرين على الوصول الى ارض الوطن بسبب اللجوء في الشتات.
11. عدم وجود رقم وطني يشمل كل ملاك الاراضي من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الفلسطينية والذين لا يحملون الجنسية الفلسطينية.
12. عدم وجود توقيع الكتروني يسهل ويدعم عملية تطوير وتقديم الخدمات الالكترونية في قطاع الاراضي.

4.3 الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق

من خلال التحديات التي تم ذكرها اعلاه يتضح وجود ثغرات في تقديم الخدمات ناشئة عن بنود التحديات ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. عدم قدرة المواطن على تنفيذ معاملته او الحصول على خدمات اخرى على عقاره الا في المحافظة التي يتبع لها.
2. عدم معرفة القيمة السوقية للعقار الا بعد فتح معاملة عليه وتقدير قيمته (تعتمد القيمة لمدة سنتين).
3. عدم الترابط بين معلومات العقارات ومعلومات كتاب العدل بشكل متوائم الكترونيا عبر الشبكة.
4. عدم القدرة على التصرف بالعقار الا بعد تسديد ضرائب الملكية على كل العقارات الاخرى، بمعنى اخر ربط براءة الذمة المالية من البلديات وضريبة الاملاك بالبائع وليس بالعقار المعني فقط ما يحد من قدرة المواطن من الحصول على الخدمات في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وغير المستقرة.
5. عدم وجود سياسات تحول رقمي على مستوى الحكومة معتمدة ومصادق عليها ومعلنه
6. عدم وجود قانون ناظم لعمل السماسرة والوكلاء العقاريين.
7. عدم وجود منظومة تخمين عقاري بمعايير واسس موحدة وطنياً تشرف عليها سلطة الاراضي ما يعني وجود ثغرة بموضوع ترخيص المخمنين العقاريين وتقديم الخدمات لهم.
8. عدم توفر خدمات الدفع الالكتروني للرسوم المستحقة على المعاملات ولقاء الخدمات المقدمة بشكل عام.

5.3 الاهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال فترة ما بين 2017-2019

جدول 3: انجازات سلطة الاراضي في العام 2017

الاهداف المخطط لها في عام 2017	الانجاز المتحقق
انهاء 94%% من المعاملات المفتوحة بمعدل 25400 معاملة	تشغيل نظام الرصد والتقييم لسلطة الاراضي (M&E) في كل المكاتب. البدء باعداد اجراء الحصول على أذن الشراء لقطاع الاعمال (الشركات، الجمعيات، النقابات المهنية) الفلسطينية، وذلك بتقليل مدة الحصول على الخدمة من 30 يوم الى 10 ايام، من خلال الغاء الفحوصات الامنية ليقتصر الامر على الاذن من مجلس الوزراء مبنى فقط وخلال عشرة ايام فقط من تقديم الطلب.
ارشفة وحوسبة وحفظ 70% من المعاملات وسجلات الاموال غير المنقولة والخرائط	تشغيل برنامج تسجيل الاراضي المحوسب(CLRS) في جميع المحافظات. تركيب وتشغيل نظام المعلومات الجغرافي (GIS) لصالح الادارة العامة للمساحة.

جدول4: انجازات سلطة الاراضي في العام 2018

الاهداف المخطط لها في عام 2018	الانجاز المتحقق
انجاز 26000معاملة مفتوحة بمعدل 130 معاملة يوميا.	• الارتقاء بتقديم الخدمات للمواطنين، بتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات فيتم انجاز ما نسبته 50% منها في يوم عمل واحد، وباقي المعاملات تنجز بنصف الوقت اللازم لانجازها مقارنة بسنوات سابقة.
تقليل الاعتداءات على املاك الدولة ومراقبتها	• تقديم 351 ادعاء لتثبيت املاك الدولة في مناطق التسوية وتم تسجيل 455 قطعة باسم خزينة الدولة نتيجة لتلك الادعاءات واعمال التسوية. • تسجيل338 قطعة ارض باسم دائرة الأوقاف في مناطق التسوية الجارية في المناطق(ج). • ازالة اعتداءات على املاك الدولة بواقع 12 موقع. • رصد اعتداءات على املاك الدولة بواقع 86 اعتداء. • تم تشكيل لجنة لدراسة التفويضات لزيادة الايرادات الناتجة عن التفويضات. • تم فتح باب الايجارات لاستخدام اراضي الدولة من طرف المؤسسات والمواطنين لزيادة الايرادات وتصويب اوضاع حالات عدة من التعديات. • المصادقة على قرار بقانون رقم 22/2018 بشان حماية املاك الدولة.

جدول4: انجازات سلطة الاراضي في العام 2018

الاهداف المخطط لها في عام 2018	الانجاز المتحقق
ارشفة وحوسبة وحفظ 70% من المعاملات وسجلات الاموال غير المنقولة والخرائط.	تم تعيين 17 موظف ما بين مختصين GIS، ووظائف مساندة لتسريع انجاز مشروع الارشفة الالكترونية للخرائط المساحية. شراء، تركيب، وتشغيل مركز بيانات عصري وحديث. شراء، وتشغيل نظام لإدارة وثائق مركزي لكافة الإدارات والمديريات. تم تشغيل نظام تسجيل الاراضي بشكل مركزي في أربع مديريات ضمن خطة ليصار استكمالها لتشمل باقي المديريات في العام 2019 ضمن خطة نقل بيانات تتم بمراحل وبمعايير مهنية دولية. اعداد خطة لأرشفة للخرائط والمخططات بشكل ذاتي واستغلال الموارد ضمن الموازنة التطويرية لأقصى حد. اتاحت امكانية اطلاع البلديات الكترونيا على الصورة الرقمية لسندات تسجيل الاراضي في حدود تلك البلديات. تم نشر طبقة الخرائط الدقيقة من خلال الشبكة عبر النظام الجغرافي الوطني(GeoMoLG)بما هو متوفر على انظمة سلطة الاراضي اولا بأول.
نشاء شبكة مرجعيات جيودوسية وطنية بتقنية GPS لكافة الاعمال المساحية	تم وضع تصور وتحديد مواصفات ومعايير انشاء شبكة المرجعيات الجيوديسية الوطنية، من خلال لجنة البنية التحتية للمعلومات الجيو مكانية (SDI). تم تعيين 12مهندس مساحة، ومختصين لمشروع انشاء الشبكة الجيوديسية.

- **انجازات اخرى خارج الاهداف المخطط لها :**

1. عقد مؤتمر الاراضي الفلسطيني الأول.
2. تم افتتاح مديرية جنوب الخليل بدوائرها الثلاث (تسجيل الاراضي، المساحة، أملاك الدولة).
3. تم انجاز ما نسبته 70% من مشروع حوسبة خرائط الاراضي المسجلة في المحافظات الشمالية.
4. تم تفعيل وحدة الرقابة الداخلية عملا بقرار مجلس الوزراء بتشديد الرقابة على المديريات.
5. تم البت بما يقارب 96% من شكاوى المواطنين التي تلقتها سلطة الاراضي خلال عام 2018 سواء بشكل مباشر او من خلال نظام الشكاوى الموحد الذي تشرف عليه الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

6. تم البدء بإعداد الخطة الاستراتيجية لسلطة الأراضي للأعوام 2020-2024 وهذه الخطة الأولى في التخطيط الاستراتيجي منذ انشاء سلطة الأراضي.
7. تم إضافة قطاع الاراضي رقم 22 ضمن الخطط الوطنية.
8. تم تدريب 30 موظف في مجال اختصاصات سلطة الاراضي.
9. تنفيذ خطة تدوير للمواقع الاشرافية بما يعزز الشفافية وتبادل الخبرات في كافة المديريات.
10. توطيد العلاقات مع المؤسسات العامة والأهلية ومؤسسات الحكم المحلي بما يخدم المصالح المشتركة.
11. العمل مع اتحاد البلديات الهولندية وتسهيل اعمال مشروع اللامركزية في ضريبة الأملاك واناطتها بالبلديات.
12. اتاحة خدمة الكترونية لمقدمي طلب اذن الشراء: تتبع مراحل اذن الشراء عبر الشبكة ومن خلال الموقع الالكتروني لسلطة الاراضي ومن خلال تطبيق موبايل «حكومتي».

اتاحة خدمة الكترونية لمتلقي الخدمات: تتبع مراحل سير عمل المعاملة من خلال الموقع الالكتروني لسلطة الاراضي ومن خلال تطبيق موبايل «حكومتي» ومن خلال الرسائل النصية على الجوال.

جدول5: انجازات سلطة الاراضي في العام 2019

الاهداف المخطط لها	الانجاز المتحقق
انهاء 94% من المعاملات المفتوحة بمعدل 26000 معاملة سنويا	• انجاز 30,691 معاملة • الحفاظ على مستوى الاداء لإنجاز 50% من معاملات التسجيل في يومعمل واحد.) بيع، مباشر/اراضي وشقق، تامين، فك تأمين، تحويل التأمين، تعديل شروط التأمين تصحيح الاسم).
انجاز 1500 معاملة مساحة سنويا	• انجاز 5932 معاملة • ادخال كافة خرائط الاحواض التي وردت من هيئة التسوية لنظام GIS في سلطة الاراضي
رصد 100% من الاعتداءات على أملاك الدولة وتحديد مواقعها	1. احالة 218 ضبط اعتداء على املاك الدولة للنيابة العامة لاتخاذ المقتضى القانوني. 1. تسجيل مساحة 771 دونم لصالح اراضي الدولة نتيجة اعمال التسوية الجارية

جدول5: انجازات سلطة الاراضي في العام 2019

الاهداف المخطط لها	الانجاز المتحقق
ارشفة وحوسبة وحفظ 70% من المعاملات وسجلات الاموال غير المنقولة والخرائط	• ادخال كافة خرائط الاحواض التي وردت من هيئة التسوية لنظام GIS في سلطة الاراضي • اتمام عزل الصحائف الاموال غير المنقولة وارشفتها الكترونيا في كل من رام الله والبيرة، اريحا، ونابلس • حوسبة معاملات المساحة (م.م) الكترونيا بعدد اجمالي 22,184 معاملة • اعداد خطة الارشفة الالكترونية للمعاملات المنتهية من عام 1950 حتى تاريخه. • اعداد خطة الارشفة الالكترونية لصحائف الاموال غير المنقولة وادخال بيانات المالكين لنظام تسجيل الاراضي
انشاء شبكة مرجعيات جيودوسية وطنية خلال عامين	• تم رصد 355 نقطة من شبكة المثلثات الانجليزية. • تم اعداد عطاء بناء 6 نقاط مرجعية رئيسية بالتعاون مع وزارة الاشغال العامة والاسكان.

- **انجازات اخرى خارج الاهداف المخطط لها :**

1. توقيع اتفاقية تنفيذ مشروع التسجيل العقاري الممول من البنك الدولي.
2. تطوير وانشاء البوابة الالكترونية الداخلية لسلطة الاراضي لتسهيل اعمال المخمنين في دوائر التسجيل، واستعراض الخرائط وربطها مع نظام تسجيل الاراضي ونظام ادارة الوثائق.
3. رفع مستوى امن المعلوماتوتنظيم الحماية على قواعد البيانات وانشاء سجل خاص بحركات الدخول.
4. تحويل نظام تسجيل الاراضي لنظام مركزي.
5. مراجعة التخصيصات لجمعيات الاسكان التعاونية وتحديد قيمة فرق بدل المثل في حال البيع لغير اعضاء الجمعية.
6. وضع الهيكل التنظيمي للتعديل بما يتناسب مع الاستراتيجية 2020-2022.
7. اعداد مادة توعية للموظفين بشأن المخالفات والعقوبات.
8. افتتاح مكتب سلطة الاراضي في عرابة في جنين.
9. جهوزية مكتب قباطية ليصار افتتاحه في عام 2020.
10. تزويد وحدة المتابعة المالية، هيئة الفساد، ضريبة الاملاك، وبعض بشاشة البحث والتحري.

11. ربط نظام التسجيل الاراضي المحوسب بنظام ادارة الوثائق لحفظ وثائق المعاملات المنتهية وسندات التسجيل.
12. تأهيل فريق مدربين عدد 15 من الفنيين من موظفي سلطة الاراضي ورفع المهارات الادارية والفنية لهم من خلال دورة تدريب المدربين واعداد الحقيبة التدريبية، ودورات تدريبية مالية وادارية.
13. الانتهاء من اعداد الخطة الاستراتيجية لسلطة الاراضي.
14. البدء بإعداد الخطة القطاعية بالتعاون مع المؤسسات الشريكة.
15. بلغت عدد المعاملات في دوائر تسجيل الاراضي كالتالي:

جدول 6: معاملات تسجيل الاراضي للعام 2019

دوائر تسجيل الأراضي	مجموع المعاملات
المعاملات	30,691
سندات التسجيل	35,053
اخراجات القيد	47,890

16. بلغت عدد المعاملات في دوائر المساحة كالتالي:

جدول 7: معاملات خدمات المساحة للعام 2019

نوع المعاملة	العدد
معاملات التسجيل الجديد	49
معاملات الافراز والتوحيد	716
معاملات افراز الطوابق والشقق	156
معاملات قرارات محاكم التسوية	170
اوامر التصحيح	18
تثبيت الحدود	53
مخططات الموقع	1892
معاملات التحري	448
طلبات املاك الحكومة	46
طلبات تسجيل الاراضي	11
اخراج القيد	1043

جدول 7: معاملات خدمات المساحة للعام 2019

نوع المعاملة	العدد
مخطط مساحة	870
حسابات فنية للمساحين المرخصين	172
مشروحات سجلات التسوية الغير منتهية	9
تجديد رخص المساحة لكافة المحافظات	171
طلبات مزاولة مهنة المساحة	93
ترسيم احواض لمكاتب التسوية	12
تعديل طريق	2
تصحيح قيد عقاري	1
المجموع	5932

17. كما بلغت ايرادات سلطة الاراضي لبرنامج ادارة الاراضي للعام 2019 كالتالي:

جدول 8: ايرادات سلطةالاراضي للعام 2019

العملة	اجمالي الايراد
دينار	25,570,986
شيقل	1,304,976
دولار	23,753

18. انجازات هيئة تسوية الاراضي والمياه 2017-2019

1. توقيع 213 مذكرة تفاهم للقيام بعمليات تسوية الاراضي في مدن وقرى الضفة الغربية.
2. اكمال تسوية حوالي 765,840 دونم من الاراضي في الضفة الغربية.
3. اصدار 174 اعلان تسوية لمدن وقرى الضفة الغربية.
4. تأسيس 107 مكاتب تسوية في الضفة الغربية.
5. اطلاق البوابة الجغرافية: بوابة الخرائط التفاعلية لهيئة تسوية الاراضي والمياه.

3.6 رؤية قطاع الاراضي

قطاع عقاري محفز للاستثمار يضمن الادارة الكفؤة والاستخدام الامثل للأراضي والعقارات.

3.7 بيان رؤية القطاع

قطاع عقاري محوسب بكافة الخدمات التي يقدمها القطاع وتبدأ بحوسبة اعمال التسوية الاراضي الى حوسبة كافة الخدمات التي تقدمها سلطة الاراضي، للوصول لخدمات عقارية عصرية مستجيبة لاحتياجات المواطن في سوق عقاري منظم وشفاف مشجع ومحفز للاستثمار، وضمان الادارة الكفؤة والاستخدام الامثل لأراضي الدولة، في بيئة مقاومة للتزوير والتحايل وغسيل الاموال.

3.8 رسالة سلطة الاراضي (قائدة القطاع)

تسجيل وتوثيق حقوق ملكية الاموال غير المنقولة والمحافظة عليها والاستمرار في تحسين وتطوير كافة الخدمات المتعلقة بها بكوادر مؤهلة وبأحدث التقنيات لمتلقي الخدمة بنزاهة وشفافية.



القسم الرابع

الاهداف الاستراتيجية والنتائج

القسم الرابع

الاهداف الاستراتيجية والنتائج

الهدف الاستراتيجي القطاعي الاول: تثبيت وحماية حقوق ملكية الاموال غيرالمنقولة

يتمحور هذا الهدف حول الارشفة الالكترونية لصحائف الاموال غير المنقولة (المسح الضوئي لصحائف الاموال غير المنقولة وحفظها والاطلاع عليها من خلال ارشيف الكتروني مركزي، لحمايتها والحفاظ عليها من التلف والضياع وضبط الوصول اليها وربطها بعناصر الفهرسة الخاصة بها في نظام تسجيل الاراضي المحوسب وادخال بيانات المالكين في قاعدة بيانات نظام تسجيل الاراضي المحوسب)، ويعنى هذا الهدف ايضا بإدراج ارقام بطاقات المالكين على سجلات الأموال غير المنقولة لتعزيز وتحسين حماية حقوق الملكية العقارية. وارشفة الخرائط وحفظها في قاعدة بيانات مكانية مركزية، وأيضا الارشفة الالكترونية للمعاملات المنتهية (المسح الضوئي للمعاملات 1952-2020 وتحميلها على نظام ادارة الوثائق المركزي المتكامل مع نظام تسجيلالاراضي المحوسب وربطها بعناصر الفهرسة الخاصة بها).

وبما ان اعمال تسوية وتسجيل الاراضي والمياه جزء من تثبيت حقوق ملكية الاموال غير المنقولة فانه سيتم العمل على استكمال اعمال تسوية الاموال غير المنقولة في المحافظات الشمالية ضمن المؤشرات الموضحة في الجدول رقم (6) نتائج الاهداف الاستراتيجية.

الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: رفع الكفاءة والقدرة الانتاجية لمعاملات الاراضي

تتسارع اعمال تسوية الاراضي وتتزايد معاملات التسجيل والطلب على الخدمات في سلطة الاراضي تبعا لذلك فتقدم الادارات العامة (التسجيل، المساحة، واملاك الدولة) خدمات تتعلق بفتح واتمام مختلف انواع معاملات تسجيل الاراضي كالبيع، والانتقال بالإرث، الافراز، التجزئة، الرهن، فك الرهن، تنفيذ الدين..... الخ، معاملات تتعلق بالمساحة والحدود، واخرى تتعلق بتاجير وتخصيص املاك الدولة وتكون المعاملة منتهية بعد ان يتم اصدار السندات النهائية من قبل دوائر تسجيل الاراضي بالمحافظات، او اصدار مخطط مساحة مصدق، او توقيع عقود الايجار واتمام عمليات تخصيص الاراضي للنفع العام، فمن المتوقع ان يصل عدد المعاملات المقدمة في نهاية عام 2022 الى 42 الف معاملة مقارنة بسنة الاساس 2018 التي وصل بها العدد الى 32 الف معاملة وهذه الزيادة تحدث تدريجيا بالتزامن مع التقدم باعمال التسوية ونشاط السوق العقاري

وزيادة نسبة تداولات العقارات المسجلة بواقع النمو الطبيعي، وهذا يتطلب زيادة القدرة الانتاجية في تقديم الخدمات وانهاء المعاملات، وتمكين المواطن من الوصول للخدمة باسرع وقت واقرب مسافة، من خلال استحداث مكاتب لتوزيع ضغط العمل في المواقع، ولمواكبة اعمال تسوية الاراضي والمياه والاخذ بعين الاعتبار العوامل الجيوسياسية في اختيار المواقع، وتقديم بعض الخدمات الالكترونية، وتحسين انظمة المعلومات لتكون جميعها تعمل بشكل مركزي، وزيادة عدد المعاملات التي تنتهي في يوم عمل واحد، وادخال بعض الاصلاحات القانونية التي تتمثل على المدى البعيد بتوحيد الاطار القانوني الناظم لقطاع الاراضي. كما انه وبسبب ظهور جائحة كورونا تم تطوير أنظمة محوسبة تمكن المواطن والمحامي والمطور العقاري من فتح معاملته ومتابعتها الكترونيا من خلال الصفحة الالكترونية لسلطة الأراضي دون ان يضطر لزيارة المكتب الا عند دفع الرسوم وامضاء االعقود.

ويدعم الهدف الثاني ايضا معززات الانتاجية في اعمال تسوية الاراضي حوسبة عمليات والمعاملات الخاصة بعمل هيئة تسوية الاراضي والمياه لكي تشكل مدخلا للمعلومات المكانية وغير المكانية لسلطة الأراضي، وتوعية المجتمع الفلسطيني باهمية التسوية وحقوق المواطنين، ورفع مستوى ادارة مكاتب هيئة تسوية الاراضي والمياه وفقا للاجراءات المتبعة والمعمول بها، وتهيئة وتطوير الاجراءاتوالبيئة القانونية الخاصة بتسوية الاراضي والمياه.

الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث: اجراء التقدير العقاري الشامل للأموال غير المنقولة المسجلة

من اجل اجراء تقدير عقاري شامل مبني على القيمة السوقية للعقار فانه لا بد من اولاً:اعتماد معايير واسس التخمين العقاري (سيتم اعداد واعتماد معايير واسس للتقدير العقاري من خلال التعاون مع هيئة سوق راس المال وخبراء محليين ودوليين وستكون المعايير قريبة الى حد كبير من معايير التقدير العقاري الدولية)،ثانياً: اعداد دليل اجراءات التخمين (اعداد دليل اجراءات التقدير العقاري بما يشمل اجراءات وعمليات التقدير العقاري الشامل، مصادر المعلومات والبيانات اليات وطرق جمعها وتحديثها فور حدوث تغيرات على واقع وطبيعة العقار او المنطقة الواقع فيها العقار، ويوضح الدليل ايضا اليات احتساب القيمة وطرقها والمنهجيات) وتطوير النظام المحوسب وربطه مع الانظمة والمؤسسات ذات العلاقة (سيتم تصميم وانشاء نموذج محوسب للتقدير العقاري الشامل بدعم من البنك الدولي ضمن مشروع التسجيل العقاري والهدف من النموذج اختبار الاسس والمعايير ودليل الاجراءات التي تم اعتمادها واجراء التصحيحات والتعديلات بناء على نتائج التحليل للبيانات التي تم جمعها بالطرق الاحصائية العلمية، وبعد اجراء التعديلات على الاسس والمعايير والاجراءات يتم تصميم منظومة التقدير العقاري المحوسبة ليتم انشاءها بتمويل من الموازنة العامة للدولة في عام 2022

او بتمويل اضافي لاحق من البنك الدولي في عام 2023)، وهنا لابد هنا من الاشارة الى ان هذا الهدف سيتم تنفيذه جزئيا من خلال مشروع التسجيل العقاري الممول من البنك الدولي بحيثيتم اجراء تخمين للأراضي والعقارات في مناطق مختارة في محافظات الضفة الغربية، ليصار الى تعميم التجربة وتجنيد الاموال لذلك خلال هذه الدورة او التي تليها.

الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: توحيد المرجع الجيوديسي

يتمحور هذا الهدف حول تطوير اعمال المساحة في فلسطين من خلال انشاء نظام احداثيات وطني جديد لتلاشي الفروقات في الحسابات بنسبة 100% في اعمال المساحة الناتجة عن استخدام مرجعيات احداثية متعددة وتوحيد المرجعيات كلها بمرجع واحد بمايقلل من النزاعات ويحفظ الملكيات والحقوق مما يسمح لفلسطين بالدخول الى المنظمات الدولية التي تعنى بهذا الشأن ويضعها على الخارطة الدولية.

الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس: حماية وتنمية املاك الدولة

يلعب هذا الهدف دور هام بتنظيم وضعية املاك الدولة المسجلة البالغة نسبتها في سنة الاساس 2019 - 40% من مجمل املاك الدولة المتوقع تسجيلها - من خلال حصر تخصيصات النفع العام التي تمت على املاك الدولة غير المستغلة لغاياتها ورفع التوصيات بها للجنة التخصيصات، وحصر ودراسة وتصويب عقود الايجار والغاء العقود غير مستوفية الشروط. حماية املاك الدولة المسجلة من التعديات عليها ومن التصرفات غير القانونية من خلال القرار بقانون رقم 22 لسنة 2018 بشأن المحافظة على املاك الدولة و الدور المناط بسلطة الاراضي بهذا القرار بقانون والذي اعطى موظفيها في اطاره صفة ماموري الضبط القضائي. وتسجيل كافة املاك الدولة من خلال تقديم الادعاءات بها في مكاتب تسوية الاراضي والمياه ومن خلال معاملات التسجيل الجديد لأملاك الدولة معلومة المعالم و/او الحدود والقيود المالية في المناطق غير المعلن فيها التسوية ليتم تسجيلها باسم خزينة الدولة في سجلات الاموال غير المنقولة وزيادة رقعة املاك الدولة عن طريق تتبع املاك الدولة المسجلة والممتلكة والمدفوع التعويض عنها في الحقب التاريخية التي مرت على فلسطين وكذلك بالغاء التخصيصات التي لم تستغل من السابق. وستقوم سلطة الأراضي بإعداد خطة استراتيجية تنموية لهدف استغلال واستثمار أملاك الدولة والإدارة الأمثل لها بالتعاون مع الحكومة المركزية المؤسسات الحكومية الرئيسية وذات العلاقة بما فيها هيئات الحكم المحلي، وكافة الأطراف الشريكة بتنفيذ الاستراتيجية ونطاق تطبيقها ضمن القطاعات الاقتصادية والاستثمارية بالتركيز على فئة الشباب والمشاريع للخريجين والاعمال الاستثمارية المستدامة بحسب رؤية الحكومة وبرامجها ذات العلاقة التي ستترجم ضمن الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

جدول9: نتائج الاهداف الاستراتيجية القطاعية

الهدف الاستراتيجي القطاعي الاول: تثبيت وحماية حقوق ملكية الاموال غير المنقولة						
الرقم	النتائج	المؤشر	خط الاساس	الاستهدافات		
			2019	2021	2022	2023
1	ارشيف الكتروني فعال في دوائر تسجيل الاراضي للمعاملات المنتهية وصحائف الاموال غير المنقولة	نسبة فعالية الارشيف الالكتروني	%10	%40	%90	%100
2	كافة متلقي الخدمات من دوائر التسجيل مدرجةارقام بطاقاتهم في السجلات	عدد المالكين المدرجة ارقام بطاقاتهم في السجلات	0	30000	90000	90000
3	أعمال التسوية في محافظة بيت لحممنتهية	نسبة الأراضي التي تم مسحها وتسويتها في محافظة بيت لحم	%18.5	%45.7	%72.8	%100.0
4	أعمال التسوية في المحافظات الشمالية منتهية	نسبة الأراضي التي تم مسحها وتسويتها في المحافظات الشمالية عدا بيت لحم	%20.5	%47.0	%73.5	%100.0
5	الاثار الاجتماعية لتسوية الاراضي وخدمات الاراضي تم دراستها واعداد خطة العمل المجتمعية	تعليمات وقرارات للتخفيف من الاثار السلبية بحسب توصيات الدراسة	0	2	2	2
		تقارير الانجاز لخطة العمل المجتمعي	0	-	2	2
6	خطة عمل للنوع الاجتماعي بما يتعلق باعمال تسوية الاراضي وخدمات الاراضي تم اعدادها	تقارير الانجاز لخطة عمل النوع الاجتماعي	0	-	2	2

الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: رفع الكفاءة والقدرة الانتاجية لمعاملات الاراضي						
الرقم	النتائج	المؤشر	خط الاساس	الاستهدافات		
			2019	2021	2022	2023
1	القدرة على انهاء 100% من معاملات التسجيل والمساحة والاملاك	نسبة المعاملات المنتهية في نفس العام	%87	%93	%97	%100
2	خدمات الكترونية لمتلقي الخدمات المدرجة ارقام بطاقاتهم في السجلات	عدد الخدمات الالكترونية الفعالة	3	2	2	2
3	الخدمات قريبة من المواطنين	عدد المكاتب الفعالة	12	15	16	17
4	اصلاحات قانونية	عدد التعديلات القانونية على القوانين الناظمة للاراضي	1	1	1	1
5	قواعد بيانات لحوسبة عمليات ومعاملات التسوية فعالة	نسبة ما تم حوسبته من عملية أعمال التسوية	%6	%50	%95	%100
6	مجتمع فلسطيني يعي ويدرك مفهوم التسوية ونتائجها الإيجابية على الوطن والمواطن	عدد حملات التوعية المنفذة	110	150	150	150
7	مكاتب التسوية المستحدثة مضبوطة ومنظمة	عدد المكاتب التي يتم فتحها	110	150	150	150
8	إجراءات تنفيذ قانون التسوية مبسطة	عدد الإجراءات المعدلة	0	تعديل اجراء 1	تعديل اجراء 2	تعديل اجراء 3

الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث: اجراء التقدير العقاري الشامل للأموال غير المنقولة المسجلة						
الرقم	النتائج	المؤشر	خط الاساس	الاستهدافات		
			2019	2021	2022	2023
1	معايير ومنهجية تخمين عقاري موحدة معتمدة	نسبة الانجاز	0	%70	%90	%100
2	تقدير (تخمين) عقاري شامل للأموال غير المنقولة المسجلة تسجيل نهائي	عدد قطع الاراضي والابنية التي تم تقدير قيمتها (تخمينها)	0	25000	100000	50000
3	نظام ترخيص وتاهيل المخمنين العقاريين	اعداد نظام ترخيص وتاهيل المخمنين العقاريين، معتمد ومصادق عليه	0	-	مسودة	مقدم لمجلس الوزراء للمصادقة

الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: توحيد المرجع الجيوديسي						
الرقم	النتائج	المؤشر	خط الاساس	الاستهدافات		
			2019	2021	2022	2023
1	نظام احداثيات فلسطيني جديد موحد، منظم ومطبق	نسبة الانجاز	0	%30	%60	%80

الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس: حمايةوتنمية املاك الدولة						
الرقم	النتائج	المؤشر	خط الاساس	الاستهدافات		
			2019	2021	2022	2023
1	املاك الدولة مسجلة تسجيل نهائي	مساحة املاك الدولة المسجلة تسجيل نهائي/ بالدونم	360000	50000	60000	70000
2	املاك الدولة المؤجرة تم تصويب عقود اجارتها	عدد العقود التي تم تصويب اوضاعها	284	95	95	94
3	استراتيجية استثمار وتنمية املاك الدولة مقدمة للحكومة للمصادقة عليها	مسودة استراتيجية استثمار وتنمية املاك الدولة 2021-2026	0%	100%	-	-
4	الخطة التنفيذية لاستراتيجية استثمار وتنمية املاك الدولة وضعت حيز التنفيذ	الخطة التنفيذية لاستراتيجية استثمار وتنمية املاك الدولة مصادق عليها من الحكومة ووضعت حيز التنفيذ	%50	%50	%65	%75
5	الاعتداءات الواقعة على املاك الدولة مضبوطة ومحالة للنيابة العامة	عدد الاعتداءات المضبوطة على املاك الدولة المحالة للنيابة العامة	214	150	100	80



القسم الخامس

الاهداف الاستراتيجية وصلتها باجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

القسم الخامس

الاهداف الاستراتيجية وصلتها باجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

يتضمن هذا القسم تقديم لمحة عامة عن الاهداف الاستراتيجية ونتائجها وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية على مستوى التدخل السياسي وكذلك ارتباطها بغايات التنمية المستدامة التي يدعم تنفيذها الهدف الاستراتيجي القطاعي وذلك حسب الجدول المرفق.

جدول 10: الاهداف الاستراتيجية القطاعية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة والغايات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي
1.	تثبيت وحماية حقوق ملكية الاموال غير المنقولة	استكمال تسجيل الأراضي وتسوية الأموال غير المنقولة وحماية حقوق ملكيتها	**1. القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان:** **1 - 4** ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية كذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجياالجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030. **1. القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان:** **1-4** ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية كذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجياالجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.

جدول 10: الاهداف الاستراتيجية القطاعية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة والغايات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي
			5. المساواة بين الجنسين: 5-أ اجراء إصـــلاحات لمنح المرأة حقوقا متســـاوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصـولها على حق الملكية والسـيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية. 6.المياه النظيفة والنظافة الصحية: 6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصـــلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والانهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030. 8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: 8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدماتالمصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها. 11. مدن ومجتمعات محلية قادرة على الصمود ومستدامة. 11-3تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارةالمستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلولعام 2030.
2.	رفع الكفاءة والقدرة الانتاجية لمعاملات الاراضي	رفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي وتنظيم السوق العقاري	
3.	اجراء التقدير العقاري الشامل للأموال غير المنقولة المسجلة	رفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي وتنظيم السوق العقاري	11. مدن ومجتمعات محلية قادرة على الصمود ومستدامة. 11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.

جدول 10: الاهداف الاستراتيجية القطاعية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة والغايات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي
.4	توحيد المرجع الجيوديسي	رفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي وتنظيم السوق العقاري	11. مدن ومجتمعات محلية قادرة على الصمود ومستدامة. 11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.
.5	المحافظة على املاك الدولة	الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة وأراضي الأوقاف	**1. القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان:** **1-5**بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلولعام 2030. **8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.** **8-3**تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابعالرسمي على المش اريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها. **11. مدن ومجتمعات محلية قادرة على الصمود ومستدامة.** **11-3** تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.



القسم السادس

برامج الموازنة

القسم السادس

برامج الموازنة

يبين الجدول التالي برامج الموازنة لكل مركز مسؤولية يساهم في تحقيق نتيجة لهدف استراتيجي قطاعي.

جدول 11: برامج الموازنة لمراكز المسؤولية

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجةالهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي الاول: تثبيت وحماية حقوق ملكية الاموال غير المنقولة					
4503	ادارة الاراضي	حماية حقوق الملكية بنسبة 98% حتى نهاية عام 2024	الارشفة الالكترونية لمعاملات تسجيل الاراضي المنتهية وصحائف الاموال غير المنقولة بنسبة 100% بنهاية عام 2022.	ارشيف الكتروني فعال في دوائر تسجيل الاراضي للمعاملات المنتهية وصحائف الاموال غير المنقولة	سلطة الاراضي
			ادراج ارقام بطاقات المالكين على سجلات الأموال غير المنقولة بنسبة 35% في نهاية عام 2022 لتحسين حماية حقوق الملكية.	كافة متلقي الخدمات من دوائر التسجيل مدرجة ارقام بطاقاتهم في السجلات	
7402	برنامج تسوية الاراضي والمياه	تسوية اراضي دولة فلسطين وتوثيق سجلاتها بما مساحته الكلية 1240000 دونم في المناطق (A, B) و2600000 دونم في مناطق المصنفةcلغاية العام 2024	مسح وتسوية 103,189 دونم من اجمالي الاراضي التي بحاجة لاعمال تسوية في محافظة بيت لحم	أعمال التسوية في محافظة بيت لحم منتهية	هيئة تسوية الاراضي والمياه
			مسح وتسوية 440,735 دونم من اجمالي الاراضي التي بحاجة لأعمال تسوية في المحافظات الشمالية عدا بيت لحم	أعمال التسوية في المحافظات الشمالية منتهية	هيئة تسوية الاراضي والمياه

جدول 11: برامج الموازنة لمراكز المسؤولية

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجةالهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع الكفاءة والقدرة الانتاجية لمعاملات الاراضي					
4503	ادارة الاراضي	زيادة القدرة على تسجيل المعاملات من 34,000 الى 50,000 حتى نهاية عام 2024	زيادةالقدرةالانتاجيةل إنهاءمعاملاتالتسجيلوالمساحةوالاملاكالسنويةمن 87% الى 100% نهايةعام 2022	القدرة على انهاء 100% من معاملات التسجيل والمساحة والاملاك	سلطة الاراضي
			تمكين المواطن من الوصول للخدمة (مركز الخدمة) خلال 30 دقيقة وضمن مسافة لا تزيد عن 20 كم	خدمات الكترونية لمتلقي الخدمات المدرجة ارقام بطاقاتهم في السجلات	
				الخدمات قريبة من المواطنين	
7402	برنامج تسوية الاراضي والمياه	تسوية اراضي دولة فلسطين وتوثيق سجلاتها بما مساحته الكلية 1240000 دونم في المناطق (A, B) و2600000 دونم في مناطق المصنفةءلغاية العام 2024	حوسبة عمليات والمعاملات الخاصة بعمل هيئة تسوية الاراضي والمياه	قواعد بيانات لحوسبة عمليات ومعاملات التسوية فعالة	هيئة تسوية الاراضي والمياه
			توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية التسوية وحقوق المواطنين	مجتمع فلسطيني يعي ويدرك مفهوم التسوية ونتائجها الإيجابية على الوطن والمواطن	هيئة تسوية الاراضي والمياه
			ادارة مكاتب هيئة تسوية الاراضي والمياه وفقا للإجراءات المتبعة والمعمول بها	مكاتب التسوية المستحدثة مضبوطة ومنظمة	هيئة تسوية الاراضي والمياه
			تهيئة وتطوير البيئة القانونية الخاصة بتسوية الاراضي والمياه	إجراءات تنفيذ قانون التسوية مبسطة	هيئة تسوية الاراضي والمياه

جدول 11: برامج الموازنة لمراكز المسؤولية

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجةالهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي الثالث: اجراء التقدير العقاري الشامل للأموال غير المنقولة المسجلة					
4503	ادارة الاراضي	انشاء منظومة التقدير (التخمين) العقاري بنسبة 100% بنهاية عام 2024	انشاء منظومة تقدير قيم الاموال غير المنقولة	معايير ومنهجية تخمين عقاري موحدة معتمدة	سلطة الاراضي
				تقدير عقاري شامل للأموال غير المنقولة المسجلة تسجيل نهائي	
الهدف الاستراتيجي الرابع: توحيد المرجع الجيوديسي					
4503	ادارة الاراضي	تطوير شبكة مرجعية جيوديسية موحدة بدقة 2سم في دولة فلسطين بنهاية عام 2024	تطوير إطار مرجعي جيودسي فلسطيني موحد وإصدارة وتطبيقه	نظام احداثيات فلسطيني جديد موحد، منظم ومطبق	سلطة الاراضي
الهدف الاستراتيجي الخامس: حمايةوتنمية املاك الدولة					
4503	ادارة الاراضي	المحافظة على املاك الدولة بنسبة 100% حتى نهاية عام 2024.	تسجيل حقوق ملكية أملاك الدولة لتصل الى 100% بنهاية عام 2022.	املاك الدولة مسجلة تسجيل نهائي	سلطة الاراضي
			تنظيم وضعية أملاك الدولة المسجلة.	املاك الدولة المؤجرة تم تصويب عقود اجارتها	
			تطوير وتنفيذ استراتيجية إدارة أملاك الدولة 2021-2026.	استراتيجية املاك الدولة مقدمة للحكومة للمصادقة عليها	
				الخطة التنفيذية لاستراتيجية ادارة املاك الدولة وضعت حيز التنفيذ	
			حماية أملاك الدولة المسجلة من التعديات.	الاعتداءات الواقعة على املاك الدولة مضبوطة ومحالة للنيابة العامة	



القسم السابع

الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2020-2022

القسم السادس

الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2020-2022

1. يبين الجدول التالي الموارد المالية - بعملة الشيقل - المتاحة للقطاع حيث ان موازنة سلطة الاراضي القائدة للقطاع للعام 2020 بلغت 25,273,054 شيقل وبزيادة سنوية 5% تراكمية للسنوات التالية 2021، 2022 على التوالي، وبلغت موازنة المؤسسة الشريكة في القطاع هيئة تسوية الاراضي والمياه للعام 2020 18,547,464 شيقل وبزيادة 5% سنوية تراكمية للسنوات 2021، و2022 على التوالي؛ وتغطي الموازنة السنوية النفقات الراسمالية والتشغيلية بما يشمل رواتب الموظفين.
2. اما الموارد المالية المتاحة للقطاع من الدول المانحة عبر حساب الموازنة الموحد والتي تغطي نفقات المشاريع الجارية:
   - مشروع الارشفة الالكترونية لمعاملات المساحة والمخططات المساحية.
   - مشروع انشاء الشبكة الجيوديسية.
   - مشروع تسوية اراضي بيت لحم.
   - مشروع تسوية المحافظات الشمالية عدا بيت لحم.

   فقد بلغ مجموعها للسنوات 2020-2022 ما قيمته 93,808,815 شيقل.
3. اما الموارد المالية عبر شركاء اخرين تتمثل بمشروع التسجيل العقاري الممول من البنك الدولي حيث يوضح الجدول التالي الموازنة المتوقع صرفها ضمن المشروع للسنوات 2020-2022 المنبثقة عن خطة عمل وخطة مشتريات متوافق عليها مع الجهة المانحة وبلغت بمجموعها 35,449,000 شيقل.
4. وتقدم البلديات باعتبارها مؤسسات مجتمع مدني محلي نفقات تجهيز وتأثيث مكاتب جديدة لسلطة الاراضي لما يعود عليهم بالنفع في مجتمعاتهم وبهذا الخصوص فإنه من المتوقع افتتاح مكتب بيرزيت ومكتب بيتونيا ومكتب في ضواحي القدس في الاعوام 2020، 2021، 2022 على الترتيب، وتبلغ قيمة ما يمكن ان تساهم به البلديات قرابة 1,800,000 شيقل.
5. ويساهم صندوق الاستثمار والشركات التابعة له من القطاع الخاص بتوفير اجهزة كهربائية والكترونية ومعدات بما قيمته 376,000 شيقل خلال العام الجاري 2020.

جدول 12: الموارد المالية المتاحة للقطاع

الجهة	2020	2021	2022	ملاحظات
حكومة				
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع	25,273,054	26,536,707	27,863,542	
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع	18,547,464	19,474,837	20,448,579	
الدول المانحة				
عبر حساب الموازنة الموحد	30,350,000	31,260,500	32,198,315	
مشاريع عبر شركاء آخرين (تمويل البنك الدولي)	11,425,000	15,052,000	8,972,000	مشروع التسجيل العقاري
مؤسسات الأمم المتحدة	-	-	-	
مؤسسات مجتمع مدني محلي	800,000	500,000	500,000	نفقات افتتاح ثلاث مكاتب جديدة لسلطة الاراضي
مؤسسات مجتمع مدني دولي	-	-	-	
القطاع الخاص	367,000	-	-	تمويل شراء اجهزة ومعدات
المجاميع:	86,763,018	92,824,044	89,982,436	